المحاضرة الثانية: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة و الوسطى

نتناول في هذه المحاضرة بعض الأفكار الاقتصادية التي ميزت العصور القديمة والوسطى والتي كانت ممتزجة بالفكر الديني والفلسفي، والتي في أغلبها عبرت عن الجانب الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية.

أولا: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

1- الحضارات الشرقية:

عرفت الحضارات القديمة في الشرق (المصرية البابلية و الصين) تنظيما شديدا، وتعرفت نوعا ما على الزراعة المتقدمة و المنظمة وخاصة تلك التي نشأت على ضفاف الأنهار.

وقد كانت الدولة هي التي تسيطر على ذلك وقد وصلت إلينا وثائق احتوت على بعض الأفكار الاقتصادية، والتي من بينها قانون حمو رابي من الحضارة البابلية والذي احتوى على بعض الأفكار لتنظيم الملكية و غيرها.

كما احتوى الكتاب المقدس الخاص باليهود على بعض هذه الأفكار خاصة وأن النشاط التجاري كان مزدهرا عند اليهود، فعرضوا بذلك أساليب تجارية مثل الائتمان التجاري والضمانات والأوراق التجارية، كما عرف عندهم تحريم الفوائد على القروض.

2- الحضارة الإغريقية:

يعد كل من أفلاطون و أرسطو أبرز فلاسفة الحضارة الإغريقية، حيث تطرقوا إلى المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في شؤون إدارة الدولة والمجتمع.

حيث ظهرت أفكار أفلاطون من خلال كتابه "الجمهورية" حيث ركز اهتمامه على فكرة "المدينة المثالية".

بينما برزت كتابات أرسطو في كتابه الشهير "السياسة و الأخلاق" وسوف نستعرض أهم الأفكار التي تطرق إليها كل من أفلاطون وأرسطو.

- بعض الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون: (347 ق.م-427 ق.م).

تعددت الأفكار الاقتصادية التي تناولها أفلاطون في مؤلفه المدينة الفاضلة ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– أكد على ضرورة وجود دولة تحكمها حكومة يعهد إليها بالأعمال السياسية ولا يسمح لها بإقامة علاقات عائلية، حيث يرى أن نشأة الدولة المدنية يرجع لاعتبارات اقتصادية من خلال حاجات الإنسان المختلفة و التي لا تبلى إلا من خلال إجماع الأفراد في جماعة سياسية.

– تعد فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون من أبرز أفكاره الاقتصادية مؤكدا على تصنيف هذا المبدأ للتنظيم الاجتماعي داخل المجتمع لما له من فعالية في تحقيق كفاءة الإنتاج، ويرجع أفلاطون هذه الفكرة إلى كون الأفراد يتفاوتون فيما بينهم في ما يسميه "المواهب الطبيعية" .

– دعا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة و الميراث بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في أداء الخدمة العامة، بينما أكد على وجود الملكية الفردية بالنسبة للمزارعين و الحرفيين.

– التقسيم الطبقي للمجتمع، حيث يكون مدينة صغيرة، يحكمها نظام مبني على التقسيم الطبقي لمجتمع المدينة المثالية أين يقسم المجتمع إلى طبقة أولى مكونة من الأفراد الذين يتولون الحكم، وطبقة ثانية تضم المحاربين من النبلاء و رجال الجيش، و طبقة ثالثة تضم قوى الإنتاج من عمال و صناع.

– اعتبر النقود كأداة للتبادل، و ليس لها قيمة ذاتية حيث يرى أفلاطون أنه لا ضرورة من استخدام الذهب و الفضة كنقود حيث أن المبالغة في استخدامها سيؤدي إلى تخلف النقود عن تأدية دورها في عملية التبادل.

– بعض الأفكار الاقتصادية عند أرسطو: (384 ق.م– 322 ق.م).

– لقد اعتقد أرسطو أن نظام الملكية الخاصة هو النظام الأمثل للملك يتي حيث هاجم الشيوعية بشدة، وحجته في ذلك أن هذا النظام مؤسس على حب الذات، حيث يسعى كل فرد إلى إشباع المزيد من الحاجات المادية لأفراد المدينة.

– تكلم أرسطو عن الرق الطبيعي حيث يرى الرق ظاهرة طبيعية نظرا للاختلاف بين البشر فهو يرى الرق ظاهرة عادلة لأنه يقوم على ما تقرره الطبيعة، و هو بالتالي يؤمن حاجة الاقتصاد لمزاولة الأعمال اللازمة لإشباع الحاجات المادية.

– استمر أرسطو برفض قانون الفائدة حيث يرى أن النقود الغرض منها التبادل لا أن تز داد عن طريق الفائدة .

– تطرق أرسطو إلى فكرة السعر العادل حيث أكد على ضرورة التعامل في السلع على أساس "الثمن العادل".

و هنا فرق بين القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية للسلعة حيث يرى أن القيمة الاستعمالية لأي سلعة هي قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها أو يستعملها.

– ذكر أرسطو في تفضيله للسلع التي تستعمل كنقود المعادن كأفضل من غيرها للقيام بدور وسيط، و خلال مناقشاته توصل إلى أنه يمكن استعمال النقود كمقياس للقيمة و بهذا يمكن القول أن أرسطو تكلم عن الوظائف الأساسية للنقود و هي:

– وسيط للتبادل؛
– مقياس للقيمة؛
– مستودع للثروة.

3– الفكر الاقتصادي الروماني:

لم تتميز الحضارة الرومانية بتراث فلسفيا أو فكريا يمكن الاعتماد عليه للكشف عن بعض الأفكار الاقتصادية، ومن خلال نظرة الحكماء الرومان نجد أن تفضيل مهنة الزراعة فيما عداها من المهن، و ذلك لما توفره من سد لحاجيات ومتطلبات المجتمع الأساسية ، والتي سوف تمثل فيما بعد الأساس الفكري للمدرسة الطبيعية من ناحية نظرتهم للزراعة كنشاط وحيد منتج للثروة.

ولعل أبرز الأفكار الرومانية التي تناولته اكتبهم الفلسفية و خاصة منها ذات الطبيعة القانونية موضوع الفائدة على القروض، واعتبرت جريمة إنسانية، قد تكون مساوية لجريمة قتل النفس البشرية، ما جرهم إلا اعتبار النقود شر لما لها من آثار سيئة على المجتمع وذلك حينما تصبح وسيلة للاكتناز و أداة لل ربح، حيث تتعطل وظيفتها الأساسية كوسيلة للتبادل.

كما أن نظرة الرومان لما يعرف بالقانون الطبيعي و تمجيدهم للم ذهب الفردي قد أثر على النشاط الاقتصادي فيما بعد بشكل عام و خاصة حول مبدأ حق التعاقد و مبدأ حق الملكية.

ثانيا: الفكر الاقتصادي لأوروبا في العصور الوسطى

تمتد العصور الوسطى من الناحية التاريخية من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر، و بذلك يمكن تحديدها بما يعادل ألف سنة تقريبا، و قد وصفت من قبل العديد من المؤرخين و الكتاب على أنها فترة ركود فكري واقتصادي أو ما يعرف "بعصور الظلام" بالنسبة لأوروبا.

وقد اتسمت هذه الفترة بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي حيث كانت طريقة الإنتاج تستند على النظام الإقطاعي، حيث كانت العبودية في العمل كانت هي النظام السائد، و ترتبط هذه المرحلة بدرجة من التقدم الفني في أسلوب العمل الزراعي و يرتكز النظام الإقطاعي على تمركز الملكية العقارية للأرض الزراعية في فئة قليلة من الحكام و النبلاء و الغزاة.

ويمكن تقسيم فترة العصور الوسطى إلى مرحلتين المرحلة الأولى تمتد من القرن الخامس إلى الحادي عشر ميلادي و تميزت بالتخل ف التام، والفترة الثانية تمتد منذ بداية القرن الحادي عشر إلى الخامس عشر، أين بدأت الحياة تدب شيئا فشيئا على مستوى النشاط الاقتصادي، و ذلك على إثر نهاية فترة الحروب الصليبية منها ظهور بعض الأسواق الأوروبية بالمراكز هامة للمبادلات التجارية والعمليات الائتمانية.

وخلال مرحلة العصور الوسطى سيطرت الكنيسة على الحياة الفكرية للأفراد و المجتمعات أين مارست سلطة كبيرة حتى فيما يخص الحياة المادية، و هكذا أثرت في تنظيم علاقات الناس وسلوكهم على الأرض فضلا عن تنظيم الشرائع.

ولقد حاول بعض الكتاب و الذين عرفوا بالكتاب المدرس يبين التوفيق بين العلوم الدينية والدنيوية على رأسهم سان توماس (1226م-1274م) و لعل أهم ما يميز فكر المدرسين هو تحريمهم للفائدة حيث اعتبرت من قبيل الربا، حيث خلطوا بين النقود و الثروة، و يعتبر هذا الفكر امتدادا لفكر أرسطو، كما تم رفض نظام العبودية و التي ميزت فترة العصور الوسطى آنذاك.

و يمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية التي أشار إليها سان توماس الإكويني فيما يلي:

- احتلت فكرة الثمن العادل مكانة مهمة في فكر سان توماس، والتي تعتبر محاولة توفيق بين معتقدات الكنيسة و آراء أرسطو.

و قد أعاد سان توماس إحياء فكرة العدل أو ما يعرف بالعدل التوزيعي، وحدد المقابل العادل في المبادلات (السعر العادل)، و تعتبر فكرة أخلاقية.

-أعطى سان توماس الحجة لصالح الملكية العامة، و إن كانت ليست مفروضة بالقانون الطبيعي إلا أنها تتفق مع القانون الطبيعي و لا تخالفه، و الملكية عنده ليست مطلقة.

- استمرار لرفض سعر الفائدة لنفس الحج ج التي عرضها أرسطو في مناقشاته، ولعل ما برر سلوك الفائدة من الناحية الأخلاقية هو أن القروض كانت تعطى لأغراض استهلاكية للمحتاجين، فكان تبدو فكرة استغلال الفقير واضحة، وبذلك حرمت الفوائد على رجال الدين أولا ثم على جميع المسيحيين خلال القرن الثالث عشر.